واقع الإدخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)

The Reality Of Savings In Islamic Banks (A Comparative Study Between The Algerian Islamic Banks And Qatar Islamic Bank)

أ.دحو محمد
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر
dahomedprof@gmail.

د. صديقي أحمد
جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر
seddiki_ahmed82@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/08/18
تاريخ القبول: 2019/01/12

الملخص:
يهدف هذا المقال إلى تناول واقع الإدخار في المصارف الإسلامية من خلال الوقوف على واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية، وواقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي، ومقارنة أدائهما في هذا الإطار. وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. فتبين من خلال الدراسة للفترة (2011 – 2015) أن نسبة ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري بلغت 1.89% بينما مصرف قطر الإسلامي بلغت 14.07% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري، كما بلغ معدل نمو الودائع في المصارف الإسلامية الجزائرية بـ 11.66%، بينما في مصرف قطر الإسلامي بلغ 35.33%، مما يبين أداء مصرف قطر الإسلامي أحسن من المصارف الإسلامية الجزائرية في هذا المجال خلال سنوات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الإسلامي، بنوك إسلامية، تطوير المدخرات، تعبئة المدخرات، صيغ الادخار.

Abstract :
This article aims to address the reality of savings in Islamic banks.By examining the reality of saving in Algerian Islamic banks and Qatar Islamic Bank; and compare their performance in this context using an analytical descriptive approach. The study shows that the ratio of deposits of Algerian Islamic banks to the total deposits of the Algerian banking system reached 1.89%; while Qatar Islamic Bank reached 14.07% of the total deposits of Qatar banking system. The growth rate of deposits in Islamic banks in Algeria was 11.66% while in Qatar Islamic Bank 35.33%. Which shows that Qatar Islamic Bank performed better than Islamic banks in Algeria during this period.

Key Words: Islamic Economy, Islamic Banks, Savings Development, Savings Mobilization, Savings Formulas.
JEL Classification : E21,G21

*مرسل المقال: دحو محمد (dahomedprof@gmail.com).

المقدمة

يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع مرهونا بمدى قدرة النظام المصرفي فيه على تجميع وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض المنتجة وتحقيق معدلات نمو عالية، حيث يتفق معظم الاقتصاديين أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاعا في مستوى الإدخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وأن أي خطط للتنمية تتوقف في الأساس على توفر المدخرات الكافية لتمويل متطلباتها الاستثمارية. وتضطلع المصارف عموما بدور محوري في تنشيط الدورة الاقتصادية من خلال عملها على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، ونظرا لضعف آليات الإدخار والتمويل في العديد من الدول النامية فان القطاع المصرفي يكاد يكون دوره محدودا في عملية تمويل التنمية وتمويل الاستثمار العامة أو التابعة للخواص، وترجع أسباب ضعف مشاركة القطاع المصرفي في عملية تمويل التنمية أساسا إلى ضعف ومحدودية صيغ الإدخار والاستثمار، حيث لا تزال معظم المصارف في الدول النامية تعتمد على الفوائد المتأتية من القروض كأساس للإيراد، بينما تتجه أعمال المصارف في الدول المتقدمة إلى الاستثمار والتوظيف في الأسواق المالية، وكذا الاستثمارات المادية في الإيجارات والعقارات وغيرها من الصيغ التي تمثل نموذجا جديدا من أعمال المصارف، في حين تتأخر العديد من المصارف في الدول النامية حتى في توفير أدوات وآليات لتعبئة المدخرات المحلية والتي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وتعتبر كل من الجزائر وقطر من الدول التي تعاني من شح في الموارد اللازمة لتغطية حاجات النشاط الاقتصادي بسبب عوامل عديدة يمثل الضعف الموجود في الجهاز المصرفي أحد أهم تلك العوامل، على الرغم من الفرص الحقيقية المتاحة في الأسواق أمام المصارف التجارية بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة، وسنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الموالية:

ما قدرة كل من المصارف الإسلامية الجزائرية، ومصرف قطر الإسلامي في جذب وتعبئة المدخرات ؟ وما مدى تفاوتها في ذلك؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين. من ناحية أن عملية تجميع وتعبئة المدخرات المحلية، تلعب دورا كبيرا في توفير الموارد المالية لخدمة لأغراض التنمية.ومن الناحية أخرى أن عملية استقطاب العملاء وتحفيز طلبهم على الأوعية المصرفية، تقتضي وجود جهاز مصرفي فعال قادر على رسم سياسات محكمة لتعمق الطلب على الودائع بأنواعها، وأن انعدام كفاءة الجهاز المصرفي تقلل من اهتمام الأفراد بالادخار، وبالتالي يضعف من مقدرة البنك على تجميع وتعبئة الموارد المتاحة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- الوقوف على واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي؛
- مقارنة واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية مع واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي.

منهج الدراسة: للإجابة على إشكالية البحث نستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي لعرض إجمالي الودائع على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري بصفة عامة، وعلى مستوى المصارف الإسلامية الجزائرية بصفة خاصة. وإجمالي الودائع

على مستوى الجهاز المصرفي القطري بصفة عامة، وعلى مستوى مصرف قطر الإسلامي بصفة خاصة، للفترة (2010- 2015)، كما نقوم بتحليل تطور ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي، من خلال المقارنة بين مستوى الأداء في كل منها في هذا الإطار، خلال نفس الفترة.

تقسيم الدراسة: وللوقوف على واقع الإدخار في المصارف الإسلامية. يمكن التطرق إلى الإدخار بالصيغ الإسلامية. وكذا التطرق إلى واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية، وواقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي، وتحديد أهم المشاكل التي تعترض تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية، وكذا آليات تطوير تعبئة المدخرات في البنوك الإسلامية.

1. الإدخار بالصيغ الإسلامية

يعتبر الإدخار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، وتمثل المصارف مؤسسات الوساطة المالية القادرة على تجميع وتعبئة المدخرات من أصحابها بغرض توجيهها للاستثمار المباشر وغير المباشر بتقديمها للمستثمرين من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة، ويعتبر المادة الخام التي يمكن للمصارف الإسلامية استخدامها لأداء دورها على النحو المطلوب.

1.1. مفهوم وأهمية وأنواع الإدخار في الاقتصاد الإسلامي

أ. مفهوم الإدخار في الاقتصاد الإسلامي

يعرف الإدخار في الاقتصاد الإسلامي بأنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وما يلزم إنفاقه على الاستهلاك الخاص (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 94)، كما يمكن تعريفه على انه تأجيل الشخص إنفاق جزء من دخله أومن كسبه وإيداعه لدى مصرف إسلامي كمؤسسة مصرفية تعمل على تجميع الفوائض لدى الأشخاص، وتوجيهها في أوجه استثمارات إنمائية لصالح الفرد والجماعة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الأساسية (البعلي، 1983، صفحة 79).

ب. أهمية الإدخار في الاقتصاد الإسلامي

يعتبر الإدخار جوهر وأساس الاستثمارات المحركة للتنمية والسبيل الوحيد لرفع معدلات الناتج الكلي والدخل، بل هو من أفضل الطرق لتمويل برامج الاستثمار الضخمة والطموحة (عناية، 1991، صفحة 238)، ويمكن القول على أنها آلية للنماء والثروة سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، فمن خلال الإدخار يمكن توفير رؤوس الأموال التي تقوم عليها الصناعات والمشاريع الاقتصادية التي تحقق ازدهار المجتمع وتقدمه الاقتصادي.

ويعتبر الإدخار أيضا من المسائل الحتمية وهو وسيلة للنماء والتمكين (حسن، 2011، الصفحات 6-7)، لذلك اعتبره علماء الاقتصاد ركيزة لا غنى عنها في عملية التنمية والتخليص من الفقر، وهو موازنة زمنية تعكس تفضيل الاستهلاك في المستقبل (Volle, 2007, p. 15) ويكتسب أهميته من توفيره للتأمين ضد الصدمات الاقتصادية والاجتماعية (Sehubert, 1992, p. 115)وهو مرصود أساسا لامتصاص هذه الصدمات من أجل الحفاظ على الاستهلاك في مسار نموه المنشود.(Coudert, 1990, p. 54)

ت. أنواع الإدخار في الاقتصاد الإسلامي

يقسم الإدخار في نظام الاقتصاد الإسلامي إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

– إدخار رأس مال الإنتاج: وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يستخدم في النشاط الاقتصادي الإنتاجي المباشر، من أجل الحصول على دخل في المستقبل (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 79) ، فقد يلجأ النظام الاقتصادي الإسلامي إلى تكوين هذا النوع من الإدخار من خلال إلزام الأفراد، بتكوين رأسمال إنتاجي والبعد أيضا عن الاكتناز (أحمد، 1988، صفحة 23)

– إدخار رأس المال الاجتماعي: ويقصد به التحويلات التي تتم من الفرد الغني إلى ذوي الحاجة (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 81) وتنقسم هذه التحويلات إلى قسمين :

- تحويلات إلزامية كالزكاة ونفقة الأقارب الواجبة؛
- تحويلات غير إلزامية مثل صدقة التطوع؛

ومن مهام هذا النوع من الإدخار ما يلي:

- توفير حد أدنى من الدخل لمن عجز عن ذلك؛
- مواجهة أوضاع التفاوت في الدخول؛
- إيجاد بعض أوجه النشاط الاقتصادي التي تعتبر من الهياكل الأساسية اللازمة للمجتمع الإسلامي (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 79).

– إدخار رأس مال الشخص العام: ويعني المال الذي يوضع في يد الدولة ابتداء، ولا يسمح فيه بالملكية الخاصة، والموارد التي تحول من الأغنياء المسلمين، لتوضع في يد الدولة التي تستخدمها في شؤون المسلمين (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 8)، ومن أمثلة هذا النوع من الإدخار الموارد التي تحول بواسطة مبدأ التوظيف ومبدأ الضمان الاجتماعي، أما أهداف هذا النوع من الإدخار فإنها تنحصر في:

- تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع بصفة عامة، من خلال وظيفة الملكية العامة(استثمارات الشخص العام) (الخطيب، 1989، صفحة 38).
- مواجهة أوضاع طارئة تقع في المجتمع (حسن، 2011، الصفحات 7-8).
- مواجهة أوضاع الفقر في المجتمع الإسلامي.

وهكذا فإن الإسلام يعتبر الدولة شخصا منتجا فيدخلها ضمن النشاط الاقتصادي، بينما يعتبرها النظام الرأسمالي شخصا يميل للاستهلاك فيبعدها عن النشاط الاقتصادي (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 79).

2.1. محددات وصيغ تعبئة الإدخار في الاقتصاد الإسلامي

أ. محددات الإدخار في الاقتصاد الإسلامي: يقصد بالادخار ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك الذي يوفره الفرد طوعية، أي دون إلزام تشريعي، بغرض تلبية حاجيات مستقبلية، وذلك مهما كان شكل الأصول المالية المعتمدة للاحتفاظ بالثروة (أصول عينية، مالية، أو نقدية) (حسين، 2004، صفحة 79).

فالعوامل المحددة للاستهلاك هي نفسها العوامل المحددة للادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، بمعنى العوامل التي تزيد من الاستهلاك تقلل من المدخرات، والعوامل التي تقلل من الاستهلاك تزيد من المدخرات (عربيات، بدون سنة نشر، صفحة 131)، وهذه العوامل قد تكون ذاتية مرتبطة بالمتغيرات النفسية للفرد أو موضوعية مرتبطة بالواقع الاقتصادي السائد، وتختلف العوامل المحددة للادخار في الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادي التقليدي كونها محكومة بضوابط شرعية، على خلاف الاقتصاد التقليدي الذي يراعى فيه الجانب الاقتصادي المحض وعليه فقد اختلف الاقتصاديون في ضبط العوامل المحددة للادخار:

- يعتبر الكلاسيك أن سعر الفائدة العامل الأساسي في تحديد الإدخار وأن دالة الإدخار دالة متزايدة لسعر الفائدة (اليقين، 2012، صفحة 32).

- يهتم كينز في نظريته العامة بالدخل كمحدد أساسي للادخار (رحيم، 1994، الصفحات 176-180) ، والدخل المعبر عنه هو الدخل الجاري، غير أن اقتصاديين آخرين محصوا الفكر الكينزي وخلصوا إلى أنه يصلح فقط في الفترة القصيرة فادخلوا مفهوم الدخل الدائم (فريدمان)، ليوسع آخرون نطاقه إلى مفهوم الثروة(ملتزر) (عربيات، بدون سنة نشر، صفحة 132).

فالعوامل التي تدفع الفرد إلى الإدخار يمكن حصرها في ما يلي:

- دافع تنمية الثروة وتحقيق عائد متوقع وتنويع الدخل؛
- الاطمئنان إلى مستقبل متوقع ومواجهته بأقل متاعب؛
- إشراك الآخرين في الثروة وذلك بترك ميراث لهم.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ثمة تعاليم إسلامية تحث الفرد على الإدخار وتضبط سلوكه الاستهلاكي، وهو ما يجعل الإدخار ليس مجرد اختيار حسن، بل يضبط وظيفة للمال تحقق أربع أسس في المجتمع الإسلامي (العوضي، بدون سنة نشر، صفحة 79)، منها تحريم الربا والتبذير والاكتناز إلى جانب وجوب حفظ المال وضرورة تحقيق التكافل الاجتماعي.

ب. تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية: تعتبر عملية تعبئة الموارد المالية وظيفة أساسية للمصارف. فالمصارف الإسلامية تعمل على تعبئة المدخرات من المدخرين وأصحاب الفوائض المالية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتوظيف هذه الودائع بالصيغ المعروفة في فقه المعاملات الإسلامية ومن أشهر هذه الصيغ المضاربة، المشاركة، المرابحة، بيع الأجل، والإجارة المنتهية بالتملك (يسري، 2003، صفحة 101)، والودائع التي تقبلها المصارف الإسلامية من الأفراد تنسم إلى قسمين ودائع ائتمانية وودائع استثمارية (أحمد، 2002، صفحة 60).

– الودائع الائتمانية: وتتمثل في الودائع تحت الطلب(الودائع الجارية) حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدمة الحسابات الجارية إلى عملائها من الأفراد والشركات، كما يقوم العميل بفتح الحساب الجاري الدائن وإيداع الودائع النقدية التي يرغب في إيداعها في هذا الحساب حيث لا تتقيد هذه الودائع بأي قيد من القيود سواء عند السحب أو الإيداع وهي لا تشارك بأي نسبة من أرباح الاستثمار ولا تتحمل أية مخاطر (حسين، 2001، صفحة 119)، كما

توفر هذه الودائع موارد مالية كبيرة تمكن المصرف من زيادة توظيفاته ومن تم تأثيره الايجابي في النشاط الاقتصادي، إذ غالبا ما تسحب مبالغ محدودة من الحساب لمواجهة احتياجات العميل اليومية والعادية، ويبقى دائما رصيد فائض يستعمله المصرف في أوجه التوظيف المختلفة (العمر، 2010، صفحة 204).

– **الودائع الاستثمارية**: وهي حسابات يقوم المصرف بتقديمها لعملائه الراغبين باستثمار أموالهم لديه ولا تصدر لهذه الحسابات دفاتر شيكات، وتتم إدارتها من قبل المصرف، وتعتبر الودائع الاستثمارية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه المصارف في تقديم تمويلها للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتنقسم إلى:

- **الودائع الاستثمارية العامة**: ويطلق على هذا النوع من الودائع أحيانا الحسابات أو ودائع الاستثمار المشترك، ذلك على أساس أن البنك ينظر إليها كوحدة واحدة، لأنه يقوم بخلط جميع أموال المودعين في هذه الحسابات معا كما يخلطها بأمواله الخاصة (غردة، 2016، صفحة 152)، ثم يقوم باستثمارها على أساس عقد المضاربة غير المشروطة ويخول المودع المصرف في استثمار أمواله في المشروعات التي يراها مناسبة، عقود المضاربة الدائرة بين النفع والضرر ولا تتقيد بزمان أو مكان ولا نوع تجارة ، وتنقسم بدورها إلى:
- **الودائع لأجل**: هي عقد مضاربة بين المصرف والعميل المودع ويعتبر هذا الأخير بمقتضى عقد المضاربة الشرعية بمثابة رب المال والمصرف بمثابة المضارب ولا يضمن المصرف الوديعة الاستثمارية ولا أرباحها إلا في حالة التقصير والتعدي أو حالة مخالفة شروط العقد، وتوزع نتائج الأرباح حسب النتائج الفعلية وحسب نسبة المضاربة المتفق عليها بين الطرفين في العقد والمخاطرة تقع على عاتق المودع، إذ ثبت أن المصرف لم يتعد ولم يقصر ولم يخالف شروط العقد (الرفاعي، 2003، صفحة 102) وتحدد مدة إيداع هذه الودائع مقدما ويظل رصيدها ثابت ولا يجوز السحب منها قبل التاريخ المحدد لاستحقاقه، لكن قد يسمح المصرف الإسلامي بالسحب منها إذا كانت سيولته وظروفه تسمح بذلك (غردة، 2016، صفحة 152).
- **ودائع التوفير**: وهي ودائع يعطى صاحبها عادة دفتر توفير وله الحق في السحب منها في إي وقت شاء (غردة، 2016، صفحة 153)، ولكن في ظل ضوابط معينة، وعادة ما تتعلق هذه الضوابط بالمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في المرة الواحدة، ولمدة المطلوبة فيها بقاء الوديعة حتى يكون له الحق في نصيب الأرباح، ولهذا فهذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب منها في إي وقت، والودائع لأجل من حيث إمكانية الحصول على عائد متغير حسب نتائج أعمال البنك خلال فترة الوديعة وعلى الحد الأدنى من رصيدها.
- **الودائع بإخطار**: وهي ودائع لا يتحدد لها تاريخ مسبق للاستحقاق وإنا ما رغب المودع في السحب منها فعليه إخطار المصرف برغبته، وذلك قبل موعد السحب بفترة معينة تحددها سياسة المصرف (غردة، 2016، صفحة 154)، وهذا النوع من الودائع يعطي المصرف فرصة جيدة لاستثمارها لان صاحبها يتعهد بإشعار المصرف بحاجته للسحب من حسابه قبل فترة كافية. مما يجعل بالإمكان استثمار نسبة أكبر من أمواله المودعة في المصرف مقارنة بودائع التوفير، كما أن هذه الودائع توفر للمودع الجمع بين الرغبة في الاستثمار والرغبة في السحب من رصيده إذا استطاع التخطيط لحاجاته النقدية.

- **ودائع الاستثمار المخصص:** وهي حسابات تقوم المصارف بتقديمها للراغبين بالاستثمار في مشاريع أو صفقات محددة مسبقا، أو غرض معين، ويتلقى المصرف عمولة محددة بصفته مضاربا، ويقوم المصرف بتشغيل هده الودائع الاستثمارية حسب الاتفاق، وعلى ضمان أصحابها، الدين يتحملون مخاطر الاستثمار التي قد تحدث خلال الفترة الاستثمارية للمشروع (حسين، 2001، صفحة 1023).

– الودائع الادخارية: تقبل المصارف الأموال على شكل ودائع في الحسابات الادخارية من المودعين، بغية استثمارها. وبناء عليه توقع معهم عقدا للمضاربة، يكون المصرف هو المضارب والمودعون هم أرباب المال، وتشارك أموال المودعين في هده الحسابات في صافي النتائج الكلية لعملية الاستثمار المشترك، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين. ويحصل أصحاب الودائع الادخارية على دفاتر توفير، إذا يسلم المصرف الإسلامي لكل مودع دفتر توفير خاصا، لبيان مدفوعاته ومسحوباته، وذلك بهدف إشباع دوافع الاحتياط والأمان ومواجهة الحاجات المستقبلية لدى العميل (حسين، 2001، صفحة 119)، ومن الواضح أن نجاح المصرف في جذب الودائع الادخارية، يعمل على تأصل السلوك الادخاري لأفراد المجتمع، مما يجعل هذه الودائع تتسم بطول الأجل في مجموعها حتى ولو كانت قصيرة الأجل بمفردها، ومن تم يمكن استثمار هذه المدخرات في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل (العمر، 2010، صفحة 206).

– شهادات الإدخار الاستثمارية:تعتبر هذه الشهادات من الأوعية الاستثمارية الحديثة في المصارف الإسلامية (لعلاوة، 2002، صفحة 149)ويمكن اعتبارها بمثابة أوراق مالية شبيهة بالسندات التي تصدرها الدولة أو الشركات المساهمة لكنها لا تعطى فائدة ثابتة بل تعطى عائدا من الأرباح التي تحققها أعمال المصرف الإسلامي المصدر لها، وقد تقوم هذه المصارف أحيانا بدفع مبالغ كأرباح مقدمة تحت حساب أرباح شهادات الإيداع الاستثمارية(صكوك التمويل الإسلامي) (المصري، 1988، صفحة 45).

2. واقع الإدخار في المصارف الإسلامية

إن عملية تعبئة المدخرات تعتبر من أهم المؤشرات اللازمة لتقييم دور المصارف الإسلامية باعتباره يدخل ضمن مسؤولياتها، وأحد وظائفها الرئيسية، التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، وبافتراض أن النشاط المصرفي الإسلامي يملك قدرات مميزة على تعبئة الموارد المالية، واستقطاب الودائع بأنواعها، بما يتلاءم والحاجة إلى هذه الودائع، باعتبارها المصدر الرئيسي الملائم لتمويل النشاط الاستثماري.

1.2. واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية:

يتعلق الأمر بدراسة واقع الإدخار في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر حيث نقوم بدراسة حول بنك البركة الجزائري (وهو أول مصرف إسلامي بالجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص) قدره ب500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، والمساهمين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية(الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية(البحرين)، ومصرف السلام الجزائري (وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته.كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر

في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة)، وسوف تكون الدراسة من سنة **2011** إلى سنة **2015**.

يبين الجدول 01 والشكل 01 تطور ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية ومعدلات نموها ومقارنتها مع إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري كالآتي:

جدول 01: "تطور ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية ومعدلات نموها ومقارنتها مع إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري". الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط الفترة
إجمالي الودائع على مستوى البنوك	58.150	62.512	67.257	78.744	79.463	–
ودائع البنوك الإسلامية	0.982	1.146	1.248	1.219	1.503	–
نسبة ودائع البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع	%1.68	%1.83	%1.85	%1.54	%1.89	%1.75
معدل نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	–	%7.50	%7.59	%17.08	%0.19	%8.27
معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية	–	%16.23	%8.95	%2.31-	%23.23	%11.62

المصدر: التقارير المالية المنشورة للبنوك الإسلامية الجزائرية والبنك المركزي الجزائري.

ويمكن تقديم الشكل رقم للمقارنة بين ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية وإجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري:

الشكل 01: "مقارنة بين ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية وإجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري"

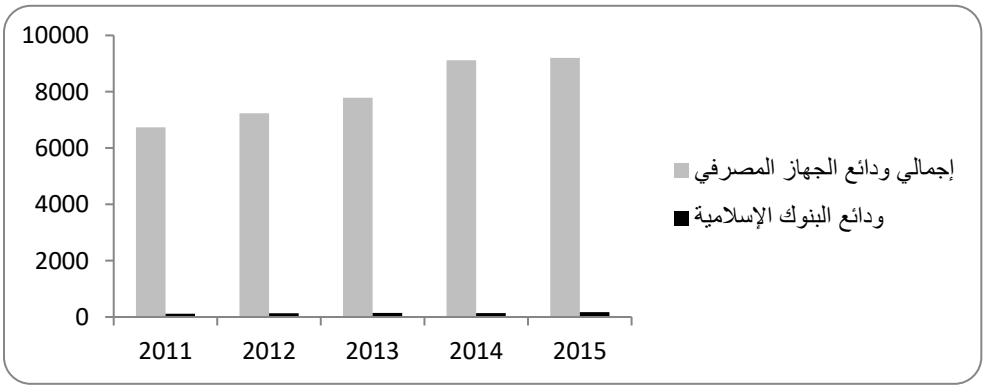

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول 01.

يلاحظ من واقع بيانات الجدول 01 والشكل 01 ما يلي:

– هناك نمو مستمر في حجم الودائع الإجمالية للمصارف الإسلامية ولكن بمعدلات نمو متناقصة في أغلب سنوات الدراسة.

– بلغ متوسط نسبة ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي نسبة **1.75%** خلال فترة الدراسة.

– شهدت نسب ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي معدلات نمو متزايدة ماعدا سنة 2014 سجل معدل نمو متناقص **1.54%** خلال فترة الدراسة.

– تميزت نسب ودائع المصارف الإسلامية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، بأنها نسب ضئيلة تتراوح مابين **1.54%** و**1.89%** خلال سنوات الدراسة، لأن المصارف الإسلامية تتمثل في بنكين حديثي النشأة.

– بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية حوالي **11.62%**، في حين بلغت النسبة المماثلة بالنسبة لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي **8.27%** عن سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى رغبة المودعين في المصارف الإسلامية أكثر منها في المصارف التقليدية.

– بلغت معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية أعلى معدلاتها سنة **2015**، بينما بلغت المعدلات الدنيا لها سنة **2014** بنسبة نمو سالبة بلغت **23.23%**، و**2.31%** على التوالي، وهذا يبين أن هناك تراجعا ملحوظا في هذه المعدلات في أغلب سنوات الدراسة،والسبب راجع إلى أن هذه المصارف تتأثر بالوضع الاقتصادي الجزائري الذي يتغير وفق تغيير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

– تميزت معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية بالتذبذب حيث تتراجع أحيانا وتنمو أحيانا أخرى، فإذا كان سنة **2012** قد شهد نموا بنسبة **16.36%**، فإن سنتي **2013** و**2014** قد شهدت تراجعا ملحوظا بنسب بلغت حوالي **8.95%**، **–2.31%** على التوالي، ومن تم حدث نمو معتبر سنة **2015** بنسبة بلغت حوالي **23.23%** وهذا بسبب نمو عدد المتعاملين مع المصارف الإسلامية في سنة 2015.

– بلغت معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي أعلى معدلاتها عام **2014** بسبب نمو المتعاملين مع الجهاز المصرفي في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب، وأدناها عام **2015** مطلع الأزمة الاقتصادية الحالية بسب انهيار أسعار البترول بنسب بلغت حوالي **17.08%** و **0.19%** على التوالي. كون أغلب بنوك الجهاز المصرفي هي بنوك عمومية تتعامل مع القطاعات العامة فهي تتأثر بانهيار أسعار النفط أكثر من المصارف الإسلامية.

– تميزت معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي بالثبات النسبي في عامي **2012** و**2013** بنسب بلغت على التوالي: **7.5%**، **7.59%**، **بينما** شهد عام **2014** نموا ملحوظا بنسبة تمثل أكثر من ضعف نسبة العام السابق بلغت حوالي **17.08%**، ومن ثم شهد عام **2015** تراجعا كبيرا بنسبة بلغت حوالي **0.19%**.

– إن معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية متناقصة في أغلب سنوات الدراسة، في حين معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي متزايدة في أغلب سنوات الدراسة.

– إن معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية سجلت نسبة سالبة سنة **2014** بلغت حوالي (**2.31–%**)،في حين معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي لم تسجل أية نسبة سالبة عن سنوات الدراسة.

- مع الإشارة أن الودائع في البنك السلام الجزائري أكبر منها في بنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة،وفق التقارير السنوية لكل منها.

2.2. واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي

يتعلق الأمر بدراسة واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي من سنة **2011**إلى سنة **2015**، ويمكن من خلال الجدول رقم01 توضيح مدى تطور ودائع مصرف قطر الإسلامي ومعدلات نموها ومقارنتها مع إجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري.

الجدول 02: "تطور ودائع المصرف الإسلامي القطري إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري".

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	99893.51	125842.19	150654.89	165130.27	178643.10	-
ودائع المصرف الإسلامي	7651.92	11853.57	13835.98	18298.07	25143.13	-
نسبة ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	%7.66	%9.41	%9.18	%11.08	%14.07	%10.28
معدل نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	-	%25.97	%19.71	%9.6	%8.18	%15.86
معدل نمو ودائع المصرف		%54.90	%16.78	%32.24	%37.40	%35.33

المصدر: التقارير المالية السنوية المنشورة للمصرف الإسلامي القطري والبنك المركزي القطري.

ويمكن تقديم الشكل02 للمقارنة بين ودائع المصرف الإسلامي القطري وإجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري:

الشكل 02: "مقارنة بين ودائع المصرف الإسلامي القطري وإجمالي ودائع الجهاز المصرفي القطري".

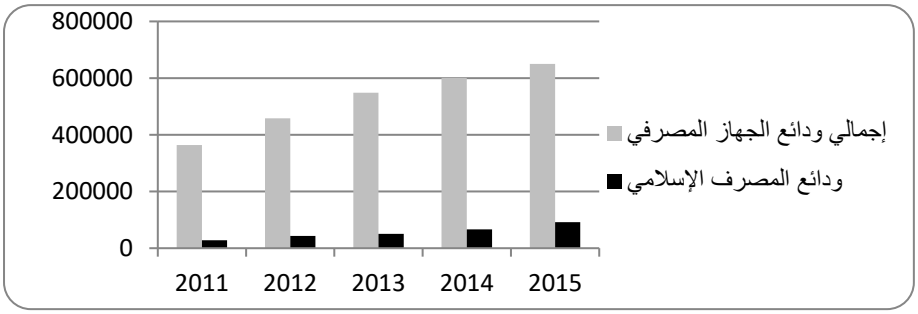

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول 02.

يمكن من خلال الشكل 02 والجدول 02 التوصل إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- هناك نمو مستمر في حجم ودائع المصرف الإسلامي وبمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال فترة الدراسة.

– بلغ متوسط نسب ودائع المصرف الإسلامي إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي حوالي **10.28%**خلال سنوات الدراسة.

– شهدت نسب ودائع المصرف الإسلامي إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي نموا متزايدا، حيث تراوحت ما بين**7.66%** ، **14.07%**، ماعدا سنة **2013** فقد شهد نسبة نمو متناقصة بلغت حوالي **9.18%** خلال فترة الدراسة.

– تميزت نسب ودائع المصرف الإسلامي إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي بأنها نسب معتبرة تتراوح ما بين **7.66%**الى**14.07%**خلال سنوات الدراسة.

– بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو ودائع المصرف الإسلامي حوالي **35.33%**، في حين بلغت النسبة المماثلة بالنسبة لإجمالي الجهاز المصرفي حوالي**15.86%**عن سنوات الدراسة.

– بلغت معدلات نمو ودائع المصرف الإسلامي أعلى معدلاتها سنة**2012**، وأدناها عام **2013**بنسب نمو تقدر بـ **54.90%**، **16.78%**على التوالي، وهذا ما يبين تراجعا في هذه المعدلات.

– تميزت معدلات نمو ودائع المصرف الإسلامي بالتذبذب، فإذا كان عام **2012**قد شهد نموا بنسبة**54.90%**، فإن عام **2013** قد شهد تراجعا بنسب بلغت حوالي **16.78%**، ومن تم شهد عامي **2014** و**2015** نموا بنسب بلغت حوالي**32.24%**، **37.40%**على التوالي.

– بلغت معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي أعلى معدلاتها عام **2012** وأدناها عام **2013** بنسب بلغت حوالي **25.97%**، **8.18%**على التوالي، وهذا يوضح أن فيه تراجعت لهذه المعدلات خلال سنوات الدراسة.

– تميزت معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي بالتراجع خلال سنوات الدراسة حيث تراجعت من أعلى نسبة لها في عام **2012** إلى أدنى نسبة لها في سنة **2015** بنسب بلغت على التوالي**25.97** و **%،8.18%** وهذا ما يبين تأثير المصرف الإسلامي على حصتها.

– معدلات نمو ودائع المصرف الإسلامي أعلى من معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي.

– معدلات نمو ودائع المصرف الإسلامي متزايدة في أغلب سنوات الدراسة ماعدا سنة **2013**، في حين معدلات نمو إجمالي ودائع الجهاز المصرفي متناقصة في أغلب سنوات الدراسة.

3.2. مقارنة واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية مع واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي:

نحاول مقارنة واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية مع واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي والذي يعتبر أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ عمله عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية يونيو 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 14.5 مليار ريال قطري حوالي (4 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 152.5 مليار ريال قطري حوالي (41.9 مليار دولار أمريكي)، وسوف تكون الدراسة من سنة 2011 إلى سنة 2015 من خلال الشكل 03 والجدول 03:

الجدول 03: "مقارنة واقع الإدخار في المصارف الإسلامية الجزائرية مع واقع الإدخار في مصرف قطر الإسلامي".

الوحدة : مليون دولار أمريكي.

البيان \ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	المتوسط
ودائع البنوك الإسلامية الجزائرية	0.982	1.146	1.248	1.219	1.503	
ودائع المصرف الإسلامي القطري	7651.92	11853.6	13836	18298.1	25143.1	
نسبة ودائع البنوك الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	%1.68	%1.83	%1.85	%1.54	%1.89	%1.75
نسبة ودائع المصرف الإسلامي القطري إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	%7.66	%9.41	%9.18	%11.08	%14.07	%10.28
معدل نمو ودائع البنوك الإسلامية الجزائرية		%16.23	%8.95	%2.31-	%23.23	11.62 %
معدل نمو ودائع المصرف الإسلامي القطري		%54.90	%16.78	%32.24	%37.40	35.33 %

المصدر: التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف الإسلامية الجزائرية والبنك المركزي الجزائري والمصرف الإسلامي القطري والبنك المركزي القطري.

ويمكن تقديم الشكل03 للمقارنة بين ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية وودائع مصرف قطر الإسلامي

الشكل03: "مقارنة بين ودائع المصارف السلامية الجزائرية وودائع مصرف قطر" الإسلامي"

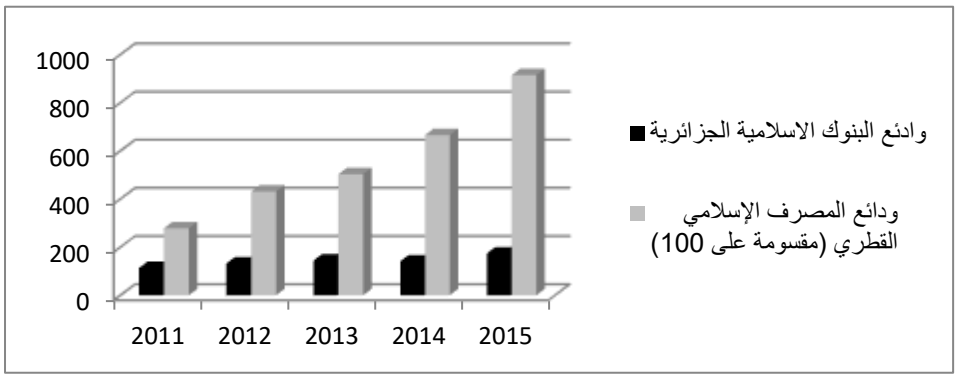

نستنتج من خلال البيانات الواردة في الجدول 03 والشكل 03 أن:

- نسب الودائع في المصارف الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي تظهر بالثبات النسبي حيث تتراوح ما بين**1.68%** و**1.89%** في حين مثيلتها بالنسبة للمصرف الإسلامي القطري تمتاز بالتزايد حيث تراوحت ما بين نسبة **7.66%**إلى نسبة **14.07%** خلال سنوات الدراسة.

- بلغ المتوسط العام لنسب ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي حوالي **1.75%**، في حين بلغ بالنسبة لودائع مصرف قطر الإسلامي إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي حوالي **10.28%**.

- تمثل نسب ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي نسبا ضئيلة، حيث لم تتجاوز نسبة **1.89%**، في حين تمثل بالنسبة مصرف قطر الإسلامي نسبا معتبرة، حيث وصلت إلى نسبة **14.07%** خلال سنوات الدراسة.

- سجل معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية نسبة سالبة في عام **2014** قدرت بـ (**2.31-%**) في حين بالنسبة مصرف قطر الإسلامي لم تسجل أية نسبة سالبة خلال سنوات الدراسة.

- تميزت معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية بالتراجع النسبي في أغلب سنوات الدراسة، في حين تميزت بالنسبة مصرف قطر الإسلامي بالنمو في أغلب سنوات الدراسة.

- سجلت معدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية أعلى نسبة تقدر بـ **23.23%** في حين بالنسبة لمصرف قطر الإسلامي سجلت أعلى نسبة تقدر بـ**54.90%**خلال سنوات الدراسة.

- بلغ المتوسط العام لمعدلات نمو ودائع المصارف الإسلامية الجزائرية حوالي**11.66%** في حين بلغ بالنسبة لمصرف قطر الإسلامي حوالي **35.33%**عن فترة الدراسة.

كل هذه الاختلافات بين الواقع الجزائري والواقع القطري راجع إلى الاختلاف في الوضع الاقتصادي بين البلدين وأسباب أخرى تتعلق بكفاءة وفعالية البنوك محل الدراسة نفسها.

3. المشاكل التي تعترض تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية

يعتبر نطاق عمل المصارف الإسلامية محدودا مقارنة بعمل البنوك التقليدية عموما، نظرا لأن الأطر القانونية والتشريعية في اغلب المنظومات المصرفية عبر العالم، لا تتلاءم مع مبادئ واطر عمل البنوك الإسلامية التي تتطلب توفر بيئة تشريعية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم العوائق التي تعيق عملية تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية ما يلي:

- **ضعف عمليات المصارف الإسلامية:** وهذا لقلة عدد المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية المنتشرة كما أن صغر العمليات المصرفية يطرح مشكلات كبيرة منها عدم تغطية كامل السوق الوطنية والعالمية، العجز في تحقيق وفورات الحجم، عدم التنويع والتوسيع في محافظها الاستثمارية، عدم التنويع في المنتجات المصرفية وغيرها من المشكلات المرتبطة بدراسة السوق، التطوير التكنولوجي وكسب ثقة الزبائن (عبادة، 2008، صفحة 120).

- **غياب المنتجات المنمطة:** مما يوجب على كل مصرف أن تكون له هيئة شرعية تدقق وتبدي رأيها في كل المنتجات التي يعرضها المصرف، في موافقتها للشريعة الإسلامية، للأسف هناك بعض التجاوزات للمصارف الإسلامية في أنها باشرت التعاملات الإسلامية من دون هيئة شرعية مما يؤدي إلى فقدانها لثقة الزبائن (زيد، 1996، صفحة 10).

– **انحسار دور المصارف الإسلامية في خلق وعي ادخاري إسلامي**: فالمصارف الإسلامية مسؤولة عن القيام بدورها في نشر الوعي الادخاري الإسلامي في المجتمع وتوعية المودعين بطبيعة نظم المعاملات الإسلامية، والفروق الأساسية بين أساليب التعامل في المصارف الإسلامية والعمل على تقوية الوازع الديني لدى المتعاملين، إلا أن المصارف الإسلامية لم تقم بدورها المطلوب والمأمول في هذا الشأن (زيد، 1996، صفحة 9).

– **حاجة المودعين في السحب من ودائعهم في أي وقت**: إن تطبيق النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يتطلب دخول هذه المصارف في عمليات استثمارية حقيقية، وهذه تكون في الغالب ذات أجال متوسطة وطويلة، مما يتطلب بالمقابل توافر موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل، ولكن التطبيق العملي أظهر عدم توافر استعداد لدى نسبة كبيرة من المودعين لترك ودائعهم لفترة طويلة، ورغبتهم في السحب من هذه الودائع بسهولة وبسرعة، على غرار ما هو متبع في المصارف التقليدية غير إن إطار العمل في المصارف الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بنظم تعبئة الموارد، أو في ما يتعلق بطرق توظيف واستثمار هذه الودائع يختلف عن إطار العمل في المصارف التقليدية، التي تتوفر على موارد مالية كبيرة (زين العابدين، 2012، صفحة 18).

– **عدم الاستعداد للمخاطرة لدى نسبة كبيرة من المودعين**: فعلى الرغم أن المودعين قد تقبلوا منذ البداية الإيداع وفق نظام المضاربة القائم على مبدأ الغنم بالغرم، من خلال المشاركة في الأرباح والخسائر، إلا أن واقع الحال يظهر أنهم اعتبروا أن هذا القبول على الورقة فقط، وأن التصور الراسخ لديهم أنه ليست هناك احتمالات للخسارة (المغربي، 2004، صفحة 86).

– **ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية**: لاسيما المتعلقة بالمعاملات الشرعية وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من **90%**من معاملات البنك الإسلامي (زين العابدين، 2012، صفحة 19)

– **عوامل أخرى**: من بين تلك العوامل نجد السياسات وأسلوب التوظيف بالمصارف الإسلامية، حيث لا تهتم تلك المصارف غالبا بمعايير الجدارة، كما لا تهتم كثيرا بتنويع مصادر الاستقطاب، إلى جانب نقص الخبرة لدى المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية، في الإعمال والأنشطة الاستثمارية، مما يجعل المصارف تحجم عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلها، خوفا على الودائع والأموال السائلة لديها، وتحررا من تعرض أموال المصرف للضياع (لعلاوة، 2002، صفحة 150)، كما أن قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد بصفة عامة والإسلامي بصفة خاصة، وضعف انتشار المصارف الإسلامية، إلى جانب المنافسة الضعيفة في القطاع المصرفي الإسلامي، بسبب استحواذ القطاع المصرفي التقليدي على جزء هام من النشاط الاقتصادي، كلها عوامل تؤدي إلى محدودية عمل المصارف الإسلامية عموما.

كما أن صغر حجم المصارف الإسلامية، وضعف الكفاءة الإدارية، إلى جانب ضعف استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات، وضعف كثافة شبكة المصارف الإسلامية في المناطق الريفية كلها من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى نتائج سلبية على العمل المصرفي الإسلامي.

4. آليات تطوير تعبئة المدخرات في المصارف الإسلامية

يبين الواقع الاقتصادي المعاش أن عملية تعبئة المدخرات داخل الجهاز المصرفي، لها دور مهم وأساسي ومصدري في توسيع الاستثمارات وتقوية القاعدة الإنتاجية بهدف تحقيق التنمية والازدهار والرفاهية، لكون تفكير الفرد المسلم تفكير إسلامي محض فإنه يفضل الاكتناز وصرف الأموال على السلع الكمالية أو على العقارات غير المنتجة، بدلا من ادخارها في الجهاز المصرفي التقليدي بسبب سعر الفائدة الربوي، مما يجعل السوق تعتبر فرصة سانحة للمصارف الإسلامية للاستثمار فيها من خلال العمل على تطوير تعبئة المدخرات بالصيغ الإسلامية، بوضع استراتيجية متكاملة التطوير وضمان العمل المصرفي المستقر، ومنه بات من الضروري على المصارف الإسلامية الأخذ بهذه الآليات بهدف الوصول الى ما يلي:

- **تحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة:** حيث يعتبر تقديم الخدمات المصرفية من بين الأعمال التي يجب أن تحظى باهتمام المصارف الإسلامية، ذلك أن المصارف التقليدية تعتبر منافسا قويا بسبب أسبقيتها وتجربتها الطويلة في هذا المجال، إضافة إلى عدم تقيدها بأي ضوابط أو أحكام الشريعة الإسلامية، لهذا من المناسب للمصارف الإسلامية أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد ممكن من المتعاملين، بهدف استقطاب حجم أكبر من المدخرات التي تمكنها من الاستغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة (براهيمي، 2010، صفحة 4).
- **توفير الأمان للمودعين:** حيث يجب على المصارف الإسلامية أن تولي اهتماما كبيرا لتحقيق عنصر الأمان. ذلك أن المخاطر التي يتعرض لها المتعاملون معها، تكون أكبر، مقارنة بما يتعرض له المودعون في المصارف التقليدية، والتي تضمن لهم أصل الودائع وتمنحهم مبالغ إضافية تحسب على أساس سعر الفائدة، في حين أن المصارف الإسلامية تقوم على أساس تقاسم الربح والخسارة، دون أن تقدم عائدا محددا ومضمونا لأصحاب الودائع (براهيمي، 2010، صفحة 5)، ولهذا يعتبر عنصر الأمان عاملا مهما في كسب ثقة المودعين، ويكون ذلك من خلال الاستغلال العقلاني والأمثل لتلك الودائع في الاستثمارات التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتحقق في الوقت نفسه ربحا مناسبا للطرفين.
- **تنمية الموارد البشرية العاملة في المصارف الإسلامية:** تحتاج إلى موارد بشرية تتوفر على الكفاءة الفنية والشرعية، والتي تتمتع بالقدرة على تقدم الخدمات المصرفية بالسرعة، والجودة الملائمين وفقا لمتطلبات الشريعة الإسلامية (بوشرمة، 2010، صفحة 313).

- **ابتكار وتنويع المنتجات والخدمات المصرفية:** ذلك من أجل إيجاد البديل الإسلامي لمختلف العمليات المصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات في شتى المجالات، ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، لاستقطاب اكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم (زيد، 1996، صفحة 12).
- **تكثيف شبكة المصارف الإسلامية:** في المناطق الريفية وتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي بهدف الاقتراب أكثر من المدخر، واستقطاب أفراد هذه المناطق لتوظيف أموالهم في الجهاز المصرفي الإسلامي إلى جانب الاهتمام بنشر الوعي الادخاري الإسلامي.

- **ابتكار واستحداث أدوات وأساليب جديدة لجدب الودائع:** يمكنها أن تخدم هدف المصرف الإسلامي، وتلبي طلبات المودعين في إطار الضوابط الشرعية المحددة لنشاط المصارف الإسلامية.
- العمل على الاستفادة من الأدوات والآليات المصرفية التي تقوم على أسس شرعية مبتكرة وتطبيقها في الواقع المصرفي من أهمها (ميلود، 2008)
- صناديق الاستثمار (العقار، الأسهم، الإيجار..).
- صكوك الاستثمار (الإجارة، القرض، الانتفاع، السلم).
- المطروحات الخاصة، الشهادات الاستثمارية.
- السوق ا لثانوية للتداول.
- بطاقات الائتمان الإسلامي.
- **العمل على وضع تقنين خاص بالمصارف التي تتعامل بالشريعة الإسلامية:** من أجل إيجاد ضامن قانوني على مستوى المصرف المركزي الذي يطرها ويحميها من مجموعة من المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية (ريحان).
- **إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية:** من خلال تشكيل لجان مختصة لإعداد قانون ينظم عمل المصارف الإسلامية ضمن أحكام القانون التجاري، مع ضرورة القيام بدراسة معمقة، للاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية (شعبان، 2007، صفحة 216)

الخاتمة:

إن تعبئة المدخرات المحلية تدخل ضمن إستراتيجية التنمية التي تحاول العديد من الدول تعزيزها وإعطائها الأهمية المنوطة بها، وهذا ما يدفع إلى ضرورة إعطاء الإدخار مكانة تزيد من حجمه، وتحسن توجهه لصالح الاستثمارات المنتجة. لذا حاولنا من خلال هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع الإدخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي). فتبين أن المصارف الإسلامية الجزائرية قدرتها على تعبئة المدخرات كانت ضعيفة خلال سنوات الدراسة حيث لم تتجاوز نسبة **1.89%** من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري بينما مصرف قطر الإسلامي حقق نسبة **14.07%** من إجمالي الودائع الجهاز المصرفي القطري. كما بلغ معدل نمو الودائع في المصارف الإسلامية الجزائرية بـ **11.66%**، وفي المصرف الإسلامي القطري بـ **35.33%** خلال فترة الدراسة (**2011– 2015**)، مما يبن أن مصرف قطر الإسلامي يعمل في بيئة ملائمة تكسبه القدرة على التوسع في تقديم الخدمات الائتمانية، أكثر من المصارف الإسلامية الجزائرية، كما أن المصارف الإسلامية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في تجميع الموارد المالية واستثمارها، وهو ما يميزها عن غيرها من المصارف الأخرى، حيث يقوم نشاطها على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، مما يتيح فرصة أكثر للتشجيع على الادخار. فيجب عليها تطوير المنتجات المالية الإسلامية، والعمل على إيجاد البدائل الشرعية للأدوات المحرمة شرعا بما يتماشومتطلبات الأفراد الراغبين في توظيف أموالهم وفق مبادئ محددة، كون الأغلبية المثلى من هؤلاء الأفراد يفضلون الاكتناز عن الإدخار بسبب التحفظات الدينية لديهم. كما يجب التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية عالميا لإنشاء سوق مالي إسلامي يخضع للضوابط الشرعية، ويوفر التمويل المالي الشرعي للشركات والمؤسسات الإنتاجية في المجتمع،إلى جانب التقليل من صيغة المرابحة والعمل على تفعيل الصيغ الإسلامية الأخرى لتنويع منتجات المصرف الإسلامي، وتشجيع على فتح المزيد من المصارف الإسلامية في الجزائر، وإزالة العقبات التي تواجه نشاطها، وتهيئة البيئة الملائمة لها.

المراجع المستعملة:

- العمر. إبراهيم بن صالح. (2010/2009). النقود الائتمانية ودورها وأثارها في الاقتصاد الإسلامي، ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود.
- عبادة. إبراهيم عبد الحليم. (2008). مؤشرات نجاح البنوك الإسلامية دراسة مقارنة، ط1، الأردن، دار النفائس للنشر.
- أحمد. أحمد حسين. (2002/2001). تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين، ماجستير ، غزة، الجامعة الإسلامية.
- العوضي. رفعت. (بدون سنة نشر). الإدخار في الاقتصاد الإسلامي. مجلة الأمة.
- المصري. عبد السميع. (1988). المصرف الإسلامي علميا وعمليا، ط1، القاهرة، مكتبة وهيبة للطباعة.
- الهادي. أحمد محمد حسين. (جوان, 2011). الإدخار في النظام الإسلامي، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية ، العدد02، ص ص6-7.
- بكري. ريحان. (بلا تاريخ). رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية. تم الاسترداد من https://kantakji.com/banks
- أحمد . بيلي إبراهيم. (1988). استراتيجية تكوين رأس المال الاقتصادي الاسلامي، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.
- رحيم. ح. (1994/1993). الدور التنموي للبنوك في البلدان النامية: دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، ماجستير ، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر.
- خضر. عقل، ياسر عربيات. (بدون سنة نشر). مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- خلادي. إيمان نور اليقين. (2012/2011). دور الإدخار العائلي في تمويل التنمية: حالة الجزائر، ماجستير، علوم إقتصادية، جامعة الجزائر3.
- حسين. رحيم. (2004). نحو ترقية الإدخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية، إشارة خاصة إلى بلدان شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01، صفحة ص79.
- لعلاوة. سعاد (2002/2001). السياسات النقدية ومدى فعاليتها في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي، ماجستير، قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

- ناصر. سلمان وبوشرمة عبد الحميد. (2010). متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث ، العدد07، ص 313.
- حسين. صون محمود. (2001). أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
- البعلي. عبد الحميد. (1983). المدخل لفقه البنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ،(الإصدار مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية).
- المغربي. عبد الحميد عبد الفتاح. (2004). الإدارة الاستراتيجية للبنوك الإسلامية، ط1، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
- يسري. عبد الرحمان. (2003). اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية.
- براهيمي. عبد الله. (2010). الفاعلون في دائرة التمويل الإسلامي: التمويل الإسلامي– الواقع والتحديات–. مخبر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الأغواط
- غردة. عبد الواحد. (2016). عوامل زيادة الإدخار في الاسلام وأثرها على تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، العدد 03 ، ص152.
- عناية. غازي. (1991). تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت.
- الرفاعي فادي محمد. (2003). البنوك الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- أبو زيد. محمد عبد المنعم. (1996). الضمان في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- شعبان. محمد علي أحمد. (2007). انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- زين العابدين. محمد رفيق. (2012). معوقات العمل المصرفي الإسلامي. مجلة البيان، العدد 306، ص18.
- الخطيب. محمود. (1989). من مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار عمار للنشر والتوزيع، الرياض.
- سحنون. محمود، وميلود زنكري ميلود. (2008). مبررات و آليات انفتاح النظام المصرفي الإسلامي على العمل المصرفي الإسلامي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، حامعة ورقلة، ورقلة.
- Coudert. V. (Mai, 1990)Les disparités internationales de Comportements d'épargne .*Economie et statistique*.
- Volle. P. (Mai , 2007) .Les arbitrages budgétaires des consommateurs : bilan critique des connaissances et perspectives de recherche .*Congrès international de l'Association Française du Marketing* .Aix-les-bains, France.

- Sehubert. K .(1992 ,3) .cycle de vie etélasticitéde L'épargne des ménages au taux d'intérêt: Economie ET prévision .*Economie et Prevision.*